أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 23 على رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكاليف الأصل بدولة الكويت: دراسة ميدانية

The impact of applying International Accounting Standard No. 23 on the capitalization of borrowing costs as part of the cost of the asset in the State of Kuwait: a field study

أ/ جمال عبيد محمد العازمى
باحث ماجستير
gmalebied2021@gmail.com

أ.د / شوقى السيد فودة
أستاذ المحاسبة الخاصة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
shawky.fouda@com.kfs.edu.eg

د / عبده أحمد عتش
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
ab_sh_er@com.kfs.edu.eg

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد (8)- العدد (13) الجزء الثانى
يناير 2022م
رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلي بيان أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 23 على رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكاليف الأصل.

ولكي يتحقق هذا الهدف تم تقسيم هذا البحث إلى شقين، الشق النظري لتأصيل موضوع البحث وإستطلاع الجهود السابقة فى هذا المجال، والشق الميداني لإختبار فرض البحث، وذلك من خلال بيان أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 23 على رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل من خلال التحليل الإحصائى للبيانات التى تم جمعها بإستخدام قائمة الإستقصاء، وتوزيعها على عينة البحث.

وقد توصلت نتائج البحث إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 23 على رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل.

Abstract

This research aims to examine the impact of applying International Accounting Standard No. 23 on the capitalization of borrowing costs as part of asset costs.

To achieve this objective, this research has been divided into two parts; the theoretical to review the literature in this field. Then, the field part to test the research hypotheses, through examine the impact of applying IAS 23 on capitalizing borrowing costs as part of the cost of the asset and impact of applying IAS 23 on charging other borrowing costs as an expense, by statistical analysis and designing a questionnaire and distributing it among the research sample.

The results of research indicate that there is a statistically significant impact of applying international accounting standard No. 23 on capitalizing borrowing costs as part of the cost of the asset.

1. الإطار العام للبحث:

1/1 مقدمة البحث:

يعتبر الاقتراض في العصر الحديث من الأمور التي يهتم بها أصحاب القرار في القطاع المالي وذلك لما للموضوع من أهمية قصوى في تكوين الهيكل التمويلي للمنشأة، ولما له من أهمية في دراسة العائد على موجودات المنشأة الأمر الذي يحتم على الشركات بذل العناية والجهد أثناء اللجوء إلى الاقتراض حينما يكون ضمن البدائل المتاحة للتمويل.

ويترتب على لجوء المنشأة إلى الاقتراض ظهور ما يسمي بتكاليف الاقتراض، وأشارت دراسة (Miyoshi, 2008, p.10) إلي أن الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة الاقتراض يرجع إلى الخوف من إشهار وحدوث الأزمات المالية، وتعد تكاليف الاقتراض من الموضوعات التي أثارت الجدل بين المحاسبين لمعالجة تكاليف الاقتراض، وقد صدر المعيار المحاسبي الدولي رقم (23) لمعالجة تكاليف الاقتراض

للوصول إلى حلول مناسبة لتكاليف الاقتراض ووصف المعالجة المحاسبية لها، فهذا المعيار بموجبه يتم معالجة تكاليف الإقتراض كالتالي:

1- تكاليف الإقتراض التي تنسب مباشرةً إلي إمتلاك أو إنشاء أو تصنيع أصل مؤهل يجب رسملتها كجزء من تكلفة الأصل.

2- وكافة تكاليف الاقتراض الأخرى يجب تحميلها كمصروف.

وطالما أن إدارة الشركات تهدف إلي تعظيم قيمتها، فإنه ينبغي أن يحظى قرار تشكيل الهيكل المالي بالدراسة والتحليل، لأن الأداء الإيجابي لأي مؤسسة يتوقف علي قدرتها في تشكيل التوليفة المثلي للهيكل التمويلي، ومدي إستخدام المصادر التمويلية المتاحة أمامها بوتيرة تكافئ دوران أصلها الإقتصادي بما يضمن تشكيل الثروة والرفع من معدل النمو.

2/1 مشكلة البحث

تعتبر مهمة توفير الأموال اللازمة للمنشأة من المهام الصعبة، خاصة في ظل ندرة هذه الأموال، وتفاوت درجة تكلفتها وكذلك تفاوت درجة المخاطرة المصحوبة بكل مصدر من مصادر التمويل، ومن القرارات المتعلقة بمهمة توفير الأموال تحديد مصدر التمويل وتحديد نسبة التمويل من كل مصدر، حيث تنقسم مصادر التمويل إلى مصدرين رئيسين الأول: التمويل بحقوق الملكية، والثاني التمويل بالقروض. وكما هو معروف أيضا أن القروض تحمل بتكلفة ثابتة تسمى تكلفة الإقتراض تتأثر بها الأرباح التي يحصل عليها الملاك، كما تؤثر على درجة المخاطرة، أي بمعنى آخر فإن قرار التمويل لا بد أن يؤثر على نتائج الاستثمار. (سعد، 2015)

فقد تواجه الشركات التي تمول جزء من أصولها عن طريق الإقتراض مخاطر الإفلاس في حالة التأخر في دفع فوائد القروض عند تواريخ إستحقاقها، مما يجعل الدائنين يقومون بإشهار إفلاسهم. ففي حقيقة الأمر أن الإستدانة تؤدى إلى تخفيض تكلفة الأموال حتى تصل إلى حد معين. فهناك نسبة إقتراض مثالية تظل خلالها تكلفة الإقتراض ثابتة حتى حد معين من الإقتراض فتنخفض عندها تكلفة الأموال إلى أدنى حد، وتبدأ بعد ذلك تكلفة الإقتراض في الإرتفاع تدريجياً. حيث ترتفع معدل الفائدة التي يطلبها المقرضون مع الزيادة في حجم المخاطر التي يتعرضون لها. ثم تبدأ بعد ذلك مخاطر الإفلاس التي يصاحبها تكاليف الإفلاس والتي تشمل الخسائر أو إنخفاض الأرباح بسبب تدهور الأداء وإنخفاض قيمة الأصول نتيجة تدهور قيمتها السوقية كما تشمل أيضا كافة التكاليف القانونية والإدارية والناجمة عن إشهار الإفلاس. (Ross *et al*., 2014, p.45)

وعلى الرغم من المخاطر التي تتعرض لها الشركات نتيجة التمويل عن طريق الإقتراض، إلا أن بعض الشركات تتجه إلى التمويل عن طريق الإقتراض، وذلك لما تحققه من وفورات ضريبية، حيث إن الإقتراض له أثر على قيمة الشركة عن طريق الرافعة المالية، حيث ترتفع القيمة السوقية بقدر ما تحققه من وفورات ضريبية. وأكد (هندي ، 1998، ص 187) أن الشركات تلجأ إلى التمويل بالإستدانة لزيادة قيمة المنشأة بسبب الوفر الضريبي للفوائد، فيما أن الفوائد تندرج تحت بند المصروفات فتؤدى إلى إنخفاض الأرباح الخاضعة للضريبة فتدفع الشركة ضرائب أقل. وأكدت دراسة (Chen and Zhu, 2013) وجود علاقة طردية بين الديون وبين الوفورات الضريبية وهو ما يعرف بالميزة الضريبية للإقتراض. ويعتبر الوفر الضريبي مساهمة من الحكومة في تحمل أعباء الإقتراض، وبذلك يصبح العبء الحقيقي للإقتراض

بعد الضرائب أقل بسبب الميزة الضريبية. كذلك يري (المدبولي، 2017، ص 867) أن تكلفة الإقتراض تكون أقل من تكلفة حقوق الملكية وذلك بسبب أن المخاطر التي يتعرض لها الدائنون أقل من المخاطر التي يتعرض لها الملاك، وأن تكلفة الأموال الكلية تنخفض مع زيادة نسبة الإقتراض، وبالتالي فإن زيادة نسبة الإقتراض ستؤدى إلى انخفاض التكلفة الكلية للأموال.

ويحاول الباحثون من خلال هذا البحث دراسة تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (23) على رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكاليف الأصل.

ومن هنا يمكن للباحثين بلورة مشكلة البحث في السؤال البحثي العام التالي

هل يوجد أثر لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 23 على رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكاليف الاصل؟

3/1 هدف البحث

يسعى الباحثون من خلال هذا البحث الى تحقيق الهدف البحثي العام التالي:

بيان أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 23 على رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل.

4/1 أهمية البحث:

أولا: الاهمية العلمية للبحث:

1- التعرف على المعالجة المحاسبية المناسبة التي يجب على الشركات إتباعها لمعالجة تكاليف الإقتراض لإعداد القوائم المالية وما ينتج عنها من ترشيد في القرارات الإستثمارية.
2- دراسة المحددات المختلفة للمحاسبة عن تكلفة الإقتراض ومدى تأثيرها على قيمة المنشأة.
3- تكتسب الدراسة اهميتها من عدم وجود دراسات قامت بدراسة أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 23 على رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل.

ثانيا: الأهمية العملية:

1- تنبع أهمية هذا البحث من خلال أهمية قيمة الشركة لمستخدمي المعلومات ومتخذي القرارات وحملة الاسهم.
2- من المتوقع ان يستفيد من نتائج البحث الحالي المستخدمون الخارجيون للقوائم المالية عند صناعة قراراتهم الاستثمارية وكذلك اعضاء مجالس الادارة بالشركات المساهمة الكويتية.

5/1 فروض البحث:

تحقيقا لهدف البحث وللإجابة على السؤال البحثي قام الباحثون بصياغة الفرض الرئيسي العام التالي في صورته العدمية:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 23 على رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل.

6/1 منهج البحث:

إعتمد الباحثون على إستخدام المنهجين التاليين:

1/6/1 المنهج الاستنباطي:

وذلك من خلال استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 23، ورسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل وكذلك عرض البحوث المنشورة بالدوريات والمجلات العلمية وتقويم ما توصلت إليه من نتائج من اجل اشتقاق فروض البحث.

2/6/1 المنهج الاستقرائي:

يستخدم الباحثون المنهج الإستقرائي لبناء الدراسة الميدانية من خلال تصميم قائمة إستقصاء وتوزيعها على عينة البحث وذلك للحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة واختبار الفرض البحثي واستخلاص النتائج.

7/1 نطاق البحث:

أولاً: الحدود المنهجية:

يقتصر البحث على دراسة معيار المحاسبة الدولي 23 وما يتضمنه من معالجات محاسبية لتكلفة الإقتراض، والإفصاح عنها دون التطرق إلى غيرها من المعايير.

ثانياً: الحدود المكانية:

تتحدد الحدود المكانية للبحث في الشركات المساهمة الكويتية في دولة الكويت لما لها من طبيعة تتناسب مع متطلبات البحث.

8/1 خطة البحث

يتناول الباحثون الجزء الباقي من البحث في النقاط التالية:

الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث.
الإطار النظري للبحث.
الدراسة الميدانية.
خلاصة ونتائج وتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.

2. الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث:

1/2 دراسة (Adriana *et al*., 2011)، بعنوان:

IFRS Compliance Regarding Information Disclosed by Companies in Consolidated Financial Statements-Case Study on IAS 23 Borrowing Costs Applicability

ركزت هذه الدراسة على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمعيار المحاسبة الدولي رقم 23، وهدفت هذه الدراسة إلي تقدير وإنشاء نموذج اقتصادي قياسي يُفترض فيه أن مؤشر الإفصاح عن المعلومات

المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي 23 يعتمد على عناصر معينة في شكل بلد المنشأ والمبيعات وإجمالي الأصول ونسبة الدين واليسر المالي والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

توصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة بين الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمعيار المحاسبة الدولي 23 وكل من بلد المنشأ والمبيعات وإجمالي الأصول ونسبة الدين واليسر المالي والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

2/2 دراسة (درغام والعبسي، 2012)، بعنوان:

أثر المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض على المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (23): دراسة حالة شركة الاتصالات الفلسطينية

هدفت الدراسة إلي بيان أثر تغير المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض Borrowing Costs على المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (23)، وذلك بالتطبيق علي القوائم المالية لشركة الاتصالات الفلسطينية من خلال استخراج بعض المؤشرات والنسب المالية المهمة من عام 1998 إلي 2007.

توصلت الدراسة إلي أن سياسة الرسملة تؤدي إلي تحسن في المؤشرات والنسب المالية، وذلك بارتفاع رقم صافي الربح، ونسب الربحية، وانخفاض في نسب المديونية مقارنة بسياسة اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، وبدورها تؤثر علي متخذ القرار.

واوصت الدراسة بأنه يجب علي الشركة تطبيق سياسة رسملة تكلفة الاقتراض، لما لها من نتائج جيدة بإظهار القوائم المالية بصورة أفضل وأكثر موضوعية، وعلي الشركة عند اتباعها لسياسة رسملة تكاليف الاقتراض، ضرورة الإفصاح الكامل عن كافة التفاصيل لسياسة الرسملة في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

3/2 دراسة (Deran *et al*., 2016)، بعنوان:

A Research on Determination of Knowledge Level of Members of Accounting Profession about IAS 23 Borrowing Costs

هدفت الدراسة إلى توضيح محاسبة تكلفة الاقتراض وفقاً لمعيار المحاسبة التركي رقم 23 (معيار المحاسبة الدولي رقم 23) وتحديد مستويات المعرفة لأعضاء المهنة الذين يعملون بشكل مستقل حول المعيار المعني. تم استخدام اختبار Kruskal-Wallis وTukey لتحديد مستوي معرفة الاعضاء وما إذا كان مستوي معرفتهم قد تغير حسب العمر أو الخبرة أو الألقاب.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

1- وُجد ان مستوي معرفة أعضاء مهنة المحاسبة معتدل بشأن نطاق المعيار، وبدء الرسملة، وتعليق الرسملة ووقف الرسملة.

2- وجدت الدراسة أن القضايا المتعلقة بمعايير مستوي معرفتهم تختلف باختلاف أعمارهم وخبراتهم والقابهم.

4/2 دراسة (YILDIZ & KURTLAR, 2016)، بعنوان:

CAPITALISATION OF IAS 23 BORROWING COSTS AND EFFECTS ON FINANCIAL STATEMENTS

هدفت الدراسة إلي تحديد كيفية رسملة تكاليف الاقتراض للشركات التي لديها أصول مؤهلة، كيف تظهر الشركات رسملة تكاليف الاقتراض في الميزانيات العمومية وتحليل كيفية تأثيرها علي ميزانياتها العمومية في حالة عدم الرسملة. وكذلك فحص استخدام الاصول المؤهلة للشركات. كما هدفت الدراسة إلي شرح كيفية تأثر الضرائب الحالية برسملة تكاليف الاقتراض.

وأشارت نتائج الدراسة إلي:

1- يسمح معيار المحاسبة الدولي رقم 23 (تكاليف الاقتراض) بان تكون رسملة تكاليف الاقتراض مرتبطة مباشرة بشراء أو إنتاج أصل مؤهل. يتم الاعتراف بتكاليف الاقتراض الأخرى كمصروف.
2- تكاليف الاقتراض هي الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال، ويمكن للشركات استخدام المحاسبة عن هذه التكاليف في حالة رسملة الاصول المؤهلة.
3- في المعيار المحاسبي الدولي رقم 23 يتم تعريف الاصل المؤهل علي انه الاصل الذي يستغرق فترة طويلة للاستخدام المقصود أو البيع.
4- يبدو أن رسملة تكاليف الاقتراض سيحدث بعض الإختلاف وما إلي ذلك في القيمة الدفترية للأصل المؤهل، وربح/ خسارة الشركات، ومصروف الضرائب في الفترة، وبعض الحسابات الأخرى في الميزانية العمومية.
5- يمكن أن تكون الأصول المؤهلة عبارة عن مخزونات، مصنع، مرافق توليد الطاقة، الأصول غير الملموسة، والعقارات الاستثمارية.
6- سيكون مقدار الاهلاك المحسوب وفقاً للأعمار الانتاجية المقدرة للأصول بخلاف المخزونات هو تأثير الحساب في الميزانية العمومية كتغيير. سيؤثر هذا التطبيق أيضاً علي أصول الضرائب المؤجلة.

5/2 دراسة (AL-GHAZZAWI and Qisi, 2017)، بعنوان:

Pricing Decisions and Borrowing Costs under International Accounting Standard 23 in Jordanian Industrial Corporations

هدفت هذه الدراسة إلي التحقق من كيفية تأثير اقتراض الشركات بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 23 علي قرارات التسعير في الشركات الصناعية، تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان لعام 2015. وتمثلت عينة الدراسة من 92 شركة صناعية.

توصلت الدراسة إلي:

1- زيادة الاعتماد على الاقتراض يؤدي إلي زيادة تكلفة التمويل وتحميل الشركات للمصروفات، مما يؤثر علي صافي الربح والخدمة او المنتج لتكلفة الاقتراض، وبالتالي التأثير علي سعر الخدمة او المنتج.
2- وجود تأثير علي الربح عند رسملة تكاليف الاقتراض باستخدام طريقة (Cost plus price) و (margin price).
3- لا يوجد تأثير علي الربح عند إستخدام طريقة سعر التكلفة المستهدفة (Target Costing price)، ولكن يؤدي إلي زيادة الميزة التنافسية للمنتج، وفوائد المنتج.

6/2 دراسة (البشايرة، 2017)، بعنوان:

"المحاسبة والإفصاح عن تكاليف الاقتراض في ضوء معيار المحاسبة الدولي 23 في الشركات المساهمة العامة الاردنية"

هدفت الدراسة إلي تقييم كيفية تطبيق ومدي إلتزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 23 (تكاليف الاقتراض) المتعلقة بمتطلبات المعالجة المحاسبية ومتطلبات الإفصاح.

توصلت الدراسة إلي:

1- ان الشركات المساهمة العامة تلتزم بالمحاسبة عن تكاليف الاقتراض وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة.
2- تُفصح الشركات المساهمة العامة عن تكاليف الاقتراض وفقاً متطلبات معيار المحاسبة الدولي 23.

وأوصت الدراسة بتبني جميع فقرات المعيار المحاسبي الدولي 23 (تكاليف الاقتراض) حتي لا يكون هناك تناقض في تطبيق متطلبات المعيار.

7/2 دراسة (Tewma, 2019)، بعنوان:

Accounting for borrowing costs by the Government of Malta

هدفت الدراسة إلي تحديد أنواع الاقتراض التي تتخذها الحكومة وتحليل المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض في ظل النظام النقدي ونظام المحاسبة علي أساس الاستحقاق. كما تقارن الدراسة بين متطلبات المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 5 ومعيار المحاسبة الدولي 23، وتكشف عن مزايا وعيوب الحكومة المالطية إذا قررت حساب تكاليف الاقتراض بموجب المعيار الاول.

توصلت الدراسة إلي:

1- تستخدم الحكومة نظام المحاسبة القائم علي النقد حيث يتم الإبلاغ عن تكاليف الاقتراض علي انها مدفوعة. ومع ذلك، تتطلب الميزانية عمل تقديرات لتكاليف الاقتراض المستقبلية.

2- يبدو المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 5 نسخة قديمة من معيار المحاسبة الدولي رقم 23 لأنه يحتفظ بخيار رسملة تكاليف الاقتراض. ومع ذلك، يعتبر المعيار المحاسبي الدولي 23 هو المعالجة المرجعية، وهذا مناسب في سياق القطاع العام بالنظر إلي أن الحكومات تقترض عادة للحفاظ علي العمليات اليومية أو لإعادة تمويل الديون.

3- نظراً لان الحكومة المالطية تنتقل إلي نظام المحاسبة علي أساس الاستحقاق، فقد قررت تجاهل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 5، وتحميل جميع تكاليف الاقتراض في قائمة الدخل نظراً لان الحكومة نادراً ما تقترض لمشروع معين. وعلي النقيض من ذلك، من المتوقع أن يكون اعتماد المعيار المحاسبي الدولي 5 مفيداً للحكومة لأنها تحتفظ بخيار الاعتراف ويعزز إمكانية المقارنة.

تحليل الدراسات السابقة للدراسة من وجهة نظر الباحثون:

1- نظراً لحداثة المعيار المحاسبي الدولي (23) IAS فانه لا توجد دراسات تطبيقية كافية. ليس هذا فحسب ولكن النتائج كانت متضاربة حيث وجدت بعض الدراسات أثرا ايجابيا لهذا المعيار من حيث المعلومات الاضافية عن عمليات الاقتراض بينما لم يتم التحقق من هذا الاثر في دراسات اخري.

2- فأوضحت بعض الدراسات أن سياسة الرسملة تؤدي إلي تحسن في المؤشرات والنسب المالية، وذلك بارتفاع رقم صافي الربح، ونسب الربحية، وانخفاض في نسب المديونية مقارنة بسياسة اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، وبدورها تؤثر علي متخذ القرار.

3- كما أوضحت الدراسات السابقة أن التعديل الأخير الذي تبناه مشروع التوافق بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي من حيث إلغاء المعالجة الإيرادية لجميع الأصول المؤهلة لرسملة تكلفة الاقتراض يتفق مع متطلبات الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية حيث يعمل علي تغليب خاصية الجوهر فوق الشكل القانوني للمعاملة وهي إحدى الخصائص الفرعية للتمثيل الصادق كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

4- وعلي النقيض من ذلك أوضحت بعض الدراسات أنه من الصعب تطبيق نهج الرسملة لمعيار المحاسبة الدولي 23 وأن هناك موقف سلبي قليلاً تجاه التغيير الذي تم إجراؤه علي المعيار، وأن الرسملة الإلزامية لتكاليف الاقتراض أكثر تكلفة قليلاً من عدمه وان الفوائد التي يتم الحصول عليها من رسملة تكاليف الاقتراض ليست ملحوظة في الممارسة العملية.

5- كما أوضحت الدراسات أن المحاسبين ذوي المعرفة المتساوية قد يفسرون المعيار بشكل مختلف، مما قد يؤدي إلي الارتباك وعدم الاتساق في التقارير الخارجية؛ حيث يعد ذلك انتهاكاً واضحاً للنداء الحديث تجاه التنسيق المحاسبي.

6- كما قامت بعض الدراسات بتوضيح أثر المعلومات المتعلقة بمعيار المحاسبة الدولي 23 والمتغيرات المحددة التي تميز نشاط الشركة وأوضحت الدراسة أن هناك علاقة بين الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمعيار المحاسبة الدولي 23 وكل من بلد المنشأ والمبيعات وإجمالي الأصول ونسبة الدين واليسر المالي والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

ومما سبق يتضح للباحثين أن الفجوة البحثية تتمثل في عدم وجود دراسات سابقة تربط بين المتغير المستقل (معيار المحاسبة الدولي رقم (23))، والمتغير التابع (رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكاليف الأصل) في بيئة الأعمال الكويتية.

3. الإطار النظري للبحث:

1/3 تكاليف الاقتراض:

يرجع توجه الشركات إلي الاقتراض أن تكلفة الاموال المقترضة تحقق وفراً ضريبياً بالنسبة للشركة بوصفها من العناصر التحميلية في قائمة الدخل، وعلي العكس فإن التوزيعات تعد توزيعاً للدخل وتفتقد الميزة الضريبية

ويمكن تعريف تكلفة القروض أو الديون بأنها معدل العائد المتوقع من قبل الدائنين أو المقترضين، والقروض عادة ما تشمل القروض طويلة الاجل وقد تكون الديون محددة بفترة زمنية أو قروض مستمرة. وتعرف أيضاً بأنها معدل العائد الذي يجب تحقيقه علي الاستثمارات الممولة بواسطة الاقتراض حتي يمكن الاحتفاظ بالإيرادات المتوفرة لحملة الأسهم بدون تغيير. وتعرف أيضاً بأنها الديون التي تبقي بذمة الشركة بشكل دائم ولا تسدد خلال الحياة الإنتاجية للشركة مثل السندات الدائمة والقروض المتجددة (الصياح والعامري، 2003، ص 322). وتعرف تكاليف الاقتراض وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 23 بأنها تكلفة الفائدة والتكاليف الأخرى التي تتكبدها الشركة فيما يتعلق باقتراض الأموال.

تكلفة القرض = الفائدة ÷ أصل القرض.

تكلفة الأموال المقترضة بعد الضرائب = معدل فائدة القرض × (1 – سعر الضريبة)

وتتضمن تكاليف الاقتراض ما يأتي وفقا ل (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2007، 1242؛ IASC, IAS No, 23, par 5):

1- الفائدة علي حساب السحب علي المكشوف لدي البنك والإقتراض قصير الأجل وطويل الأجل.
2- إطفاء الخصومات أو العلاوات المتعلقة بالاقتراض إن وجدت، حيث ينظر إلي خصم أو علاوة إصدار السندات علي إنها تعديلات أو تسويات لفائدة السندات ويرجع السبب في ذلك إلي أن:
   أ. تنشأ علاوة إصدار السندات: إذا كان سعر الفائدة علي السندات أعلي من سعر الفائدة السائد في السوق، ولذلك يتم استهلاك العلاوة لتعكس العبء الحقيقي لتكلفة السندات.
   ب. ينشأ خصم إصدار السندات: إذا كان سعر الفائدة علي السندات أقل من سعر الفائدة السائد في السوق، ولذلك يتم استهلاك الخصم ليعكس العبء الحقيقي لتكلفة السندات (حماد، 2011، ص 259).
3- إطفاء التكاليف الملحقة المتكبدة فيما يتعلق بترتيبات الاقتراض.
4- تكاليف التمويل المتعلقة بعقود الايجار التمويلي المعترف بها بموجب المعيار المحاسبي السابع عشر، المحاسبة عن عقود الإيجار.
5- فروقات الصرف الناتجة عن اقتراض العملات الأجنبية.

2/3 محددات الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة الاقتراض:

أن من أهم دوافع الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة الاقتراض وتطويرها في ظل البيئة المحاسبية المعاصرة والتطورات في الأساليب التمويلية وأسواق رأس المال وانفتاح العالم الاقتصادي وظهور الشركات متعددة الجنسيات ما يأتي:

1- الخوف من إشهار الإفلاس وحدوث الازمات المالية (Miyoshi, 2008, p. 10)، واتفق معه (Komatsuzaki, 2012, p. 4) في ذلك الأمر إلا أنه اضاف إلي ذلك بعداً جديداً وهو أسواق رأس المال حيث أضافت الدراسة أن أسواق رأس المال الناشئة حديثاً تعاني من تكاليف فائدة أكثر ارتفاعاً من أسواق راس المال العالمية مما يؤدي إلي ارتفاع تكلفة الاقتراض ومن ثم ضرورة الاهتمام بتكلفة الاقتراض كأحد العناصر المؤثرة في القرارات التمويلية.
2- دراسة العائد علي رأس المال والسعي نحو أمثلية القرارات التمويلية حيث يمكن من خلالها التعرف علي الهيكل التمويلي المثالي بين الاقتراض وحقوق الملكية (Wang, 2008, p. 12).
3- أن التزامات الديون طويلة الاجل المصحوبة بأفضل الممارسات المحاسبية تؤدي إلي إثبات النزاهة المالية طويلة الأجل حيث يمكن من خلالها (Schayowitz, 2005, p. 24):
   أ- الحصول علي أقل معدل فائدة ممكنه.
   ب- تحقيق أعلي معدل ترجيح ائتماني ممكن.
   ت- الحصول علي البنية التحتية اللازمة في الوقت الحالي والمستقبلي.
   ث- الإبقاء علي أعباء ديون معقولة ومحمية من العسر المالي.

وعلاوة علي ذلك ظهور ما يسمي بتكاليف وكالة الدين (Agency cost of debt) وقد أشار (Pae, 2008, p. 3) أنها تنشأ بسبب التنازع بين المساهمين والمقرضين والذي يحدث أساساً في عمليات استبدال الأصول بعد التمويل عن طريق الدين لذلك يلجأ المقرضين لحماية أنفسهم من خلال ثلاثة طرق وهي: فرض الرقابة، اتفاقيات الدين، تكلفة الدين.

ومن هنا نشأت الحاجة إلي الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة الاقتراض وذلك لأن المقرضين يسعون لحماية أنفسهم من انتهازية الإدارة والابتعاد عن المخاطر في حين أن الملاك يسعون إلي المشروعات المرتفعة المخاطر سعياً وراء الربح، ولكن وجود المحاسبة عن تكلفة الاقتراض يؤدي إلي سهولة فرض الرقابة علي الديون ومن ثم يقلل من التنازع بين الطرفين ويخفض تكاليف الوكالة المتعلقة بالدين (Pae, 2008, p. 6).

واتفق (Ihov, 2000, p. 19) معه في هذا الرأي وأضاف إلى ذلك مقارنة بين الديون عن طريق الاقتراض من البنوك والديون عن طريق إصدار السندات، حيث إن كلا الأسلوبان يختلفان من حيث المقرضين والمتطلبات التنظيمية وأسس الاستحقاق وهيكل السداد.

ويرجع الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة الاقتراض إلي طبيعة الشركات حيث إن الشركات متعددة الجنسيات تسعي دائما إلي الحصول علي معدلات ائتمانية حتي تتمكن من تخفيض التكلفة التمويلية لديها ولن يتحقق لها ذلك إلا بتحقيق نظام جيد للمحاسبة عن تكلفة الاقتراض يمكن وكالات الترجيح الائتمانية من الاطلاع عليه (Reeb *et al*., 2001, p.41).

كما أشار (Kim & Lin, 2012, p. 329) إلي أن المحاسبة عن تكلفة الاقتراض تتأثر أيضاً بالتضخم، وهنا استطاع المعيار الدولي رقم 23 أن يفصل في هذا الامر حيث أشار إلي أن تكلفة الاقتراض الناتجة عن ارتفاع معدلات التضخم لا يجب رسملتها.

ومما سبق يمكن للباحث من خلال عرض محددات تكوين تكلفة الإقتراض، ومحددات الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة الإقتراض استخلاص مجموعة من المحددات للمعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض تتمثل في:

1- محددات ترجع إلي طبيعة عقد الاقتراض وتتمثل في: أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وضمانات القروض، وهيكل الملكية للشركات، والهيكل التمويلي، وتعد التكاليف الناتجة عن تلك المحددات تكلفة اقتراض ويتم الاعتراف بها ضمن تكلفة الاقتراض.
2- محددات ترجع إلي طبيعة الاقتصاد المحيط بالمنشأة وتتمثل في: القوانين الضريبية، والتضخم، وظهور المؤسسات المالية، واسواق رأس المال، ووكالات الترجيح الائتمانية، وتعد التكاليف الناتجة عن تلك المحددات ليست من ضمن تكلفة الاقتراض ولا ينبغي الاعتراف بها والدليل علي ذلك ما أقره المعيار الدولي رقم 29 الخاص بالتضخم من ضرورة استبعاد جميع تكاليف الاقتراض الناتجة عن التضخم.

3/3 المعيار المحاسبي الدولي رقم 23:

في سنة 1984 أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم 23 بعنوان "رسملة تكلفة الاقتراض"، وترك المعيار المحاسبي الحرية للشركات في اتباع السياسة من فترة إلي أخري.

وفي عام 1993 تم تعديل المعيار الدولي رقم 23 ليصبح عنوانه "تكلفة الاقتراض" بينما معيار المحاسبة الدولي القديم عنوانه "رسملة تكلفة الاقتراض"، وقد أعطي هذا التعديل الأولوية لاعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، علي أن تعتبر رسملة تكلفة الاقتراض هي المعالجة البديلة في ظل شروط أكثر تشدداً من المعيار الأصلي، ويسري هذا التعديل علي القوائم المالية المعدة بعد أول يناير 1995. والشكل رقم (1) يوضح الاختلافات في المعيار المحاسبي الدولي رقم (23):

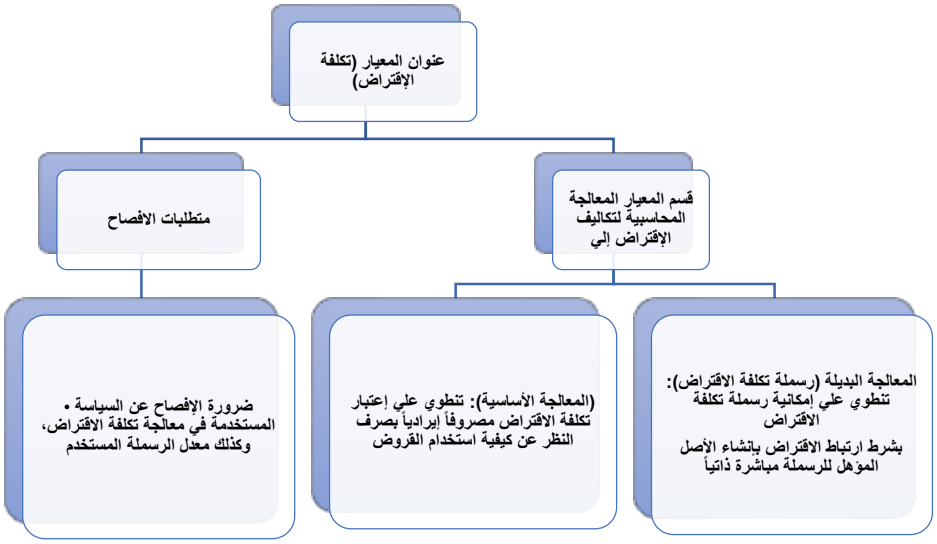

الشكل رقم (1)

المعيار المحاسبي الدولي رقم 23

المصدر: من إعداد الباحثون

ويتضح من الشكل رقم (1) أن المعيار المحاسبي المعدل يختلف عن المعيار الدولي القديم في النقاط التالية:

1- إن عنوان المعيار المحاسبي الدولي المعدل "تكلفة الاقتراض" بينما معيار المحاسبة الدولي القديم عنوانه "رسملة تكلفة الاقتراض".

2- قسم المعيار المحاسبي الدولي المعدل المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض إلي معالجتين، المعالجة الأولي وهي (المعالجة الاساسية) والتي تنطوي علي اعتبار تكلفة الاقتراض مصروفاً إيرادياً بصرف النظر عن كيفية استخدام القروض، والمعالجة الثانية (المعالجة البديلة المسموح بها) والتي تنطوي علي إمكانية رسملة تكلفة الاقتراض.

3- اشترط المعيار المحاسبي الدولي لإمكانية إتباع المعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها (رسملة تكلفة الاقتراض) ضرورة ارتباط الاقتراض بإنشاء الاصل المؤهل للرسملة بصورة مباشرة ذاتياً، ومن ناحية أخري افتراض قياس المنافع المستقبلية الناتجة من تكلفة الاقتراض يمكن الاعتماد عليها.

4- متطلبات الافصاح للمعيار المحاسبي الدولي المعدل هي ضرورة الإفصاح عن السياسة المستخدمة في معالجة تكلفة الاقتراض، فإذا كانت السياسة المتبعة هي سياسة الرسملة فيجب الإفصاح عن قيمة الفوائد التي تم رسملتها خلال الفترة وكذلك معدل الرسملة المستخدم.

وفي أبريل 2001، قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن جميع المعايير والتفسيرات الصادرة بموجب الدساتير السابقة تظل سارية ما لم يتم تعديلها أو سحبها. وفي 25 مايو 2006، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودة عرض التعديلات المقترحة على معيار المحاسبة الدولي رقم 23. وفي 29 مارس 2007، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم 23 المنقح، تكاليف الاقتراض، وبموجب هذا التعديل أصبحت جميع التكاليف التي تتعلق بامتلاك أو بناء أو إنتاج أصل مؤهل يجب رسملتها كجزء من تكلفة الأصل وكافة تكاليف الاقتراض الأخرى يجب تحميلها كمصروف، وبتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 23 وإلغاء خيار حساب تكلفة الاقتراض كمصروف بالنسبة للأصول المؤهلة للرسملة (ميرزا وهولت، 2011، ص 194)، سيكون معيار المحاسبة الدولي رقم 23 (2007) إلزامياً لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009 ولا يسمح بحساب تكاليف الاقتراض. في 22 مايو 2008، تم تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 23 "للتحسينات السنوية علي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) 2007"، وتم تحديد التاريخ الفعلي لتعديل مايو 2008 علي معيار المحاسبة الدولي رقم 23 في 1 يناير 2009.

وتشكل المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي كلا من السياسات المحاسبية الاختيارية والإجبارية، حيث ان المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) لو تعاملت في صفقة معينة أو حدث مالي معين أو ظرف ما فإن الشركة يجب عليها أن تتبع السياسة المحاسبية المحددة، أو أن تختار من بين البدائل أكثر السياسات المحاسبية الملائمة والمسموح بها، وفي حالة عدم وجود سياسة محاسبية معينة في معايير التقرير المالي الدولية يتم العمل بها في مثل هذه الظروف يقع علي عاتق الشركة أن تلجأ إلي الحكم الشخصي لتطوير وتطبيق السياسة المحاسبية، وعندما تلجأ إدارة الشركة إلي الحكم الشخصي ينبغي عليها أن تشير إلي المتطلبات في معايير التقرير المالي الدولية اللازمة للتعامل مثل هذه الإصدارات المتعلقة بها والمتشابهة والمفهوم والمعيار اللازم ومفاهيم القياس للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات في إطار العمل (Bahadir & Tolga, 2013: 388) .

4/3 محاور معيار المحاسبة الدولي رقم (23)

هناك العديد من المحاور التي توضح النقاط التي يرتكز عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم (23) ويمكن توضيحها كما يلي:

1/4/3 هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلي وصف المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض فهذا المعيار يتطلب الاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصروف ومع ذلك يسمح هذا المعيار وكمعالجة بديلة برسملة تكاليف الاقتراض الذي تعزي مباشرة إلي تملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل (IASC, IAS No, 23, 587-594).

الأصل المؤهل:

هو الاصل الذي يتطلب وقتاً زمنياً طويلاً ليصبح جاهزاً للاستخدام المقصود أو البيع وفيما يلي أمثلة علي الاصول المؤهلة:

1. المنشآت الصناعية ومرافق توليد الطاقة.
2. المخزون الذي يتطلب فترة طويلة من الوقت ليصبح جاهزاً للبيع.

أما الاستثمارات الأخرى والمخزونات التي يتم تصنيعها بشكل روتيني أو إنتاجها بكميات كبيرة بصورة متكررة في فترة قصيرة فليست أصولاً مؤهلة وكذلك الامر الأصول الجاهزة للاستخدام المقصود أو البيع لا تعتبر أصولاً مؤهلة.

2/4/3 نطاق المعيار: (فقرة 1-2)

يتمثل نطاق المعيار في النقاط التالية:

1. يجب علي المنشأة أن تطبق هذا المعيار عند المحاسبة عن تكاليف الاقتراض.
2. لا يتناول المعيار التكلفة الفعلية أو الضمنية لحقوق الملكية، بما في ذلك رأس مال الأسهم الممتازة غير المُصنف علي أنه إلتزام.
3. إن المنشأة غير مُطالبة بأن تطبق المعيار علي تكاليف الاقتراض التي تنسب بشكل مباشر إلي اقتناء أو إنشاء أو إنتاج:

أ- أصل مؤهل مُقاس بالقيمة العادلة، علي سبيل المثال أصل حيوي يقع في نطاق المعيار الدولي للمحاسبة 41 "الزراعة"؛ أو

ب- المخزون الذي يُصنَّع، أو ينتج بأية صورة أخري، بكميات كبيرة بشكل متكرر.

3/4/3 المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض (رجب، 2014، ص 49-50):

عالج المعيار المحاسبي الدولي رقم 23 تكلفة الاقتراض علي أنها أعباء أو تكاليف واجبة التحميل بقائمة الدخل، ومع ذلك سمح المعيار كمعالجة بديلة وكاستثناء من هذه القاعدة، يجوز رسملة تكلفة الإقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل وفقاً لشروط معينة، ومبلغ الفائدة الذي يجب رسملته هو ذلك الجزء الذي كان يمكن تفاديه لو ان الاصل المؤهل لم يتم الاستحواذ عليه وبذلك فإن المبلغ المرسمل هو المبلغ المتزايد لتكلفة الفائدة المتكبدة بواسطة المنشأة لتمويل الاصل المشتري. أبرز المعيار معالجتين محاسبيتين أساسيتين لتكلفة الإقتراض هما:

1/3/4/3 المعالجة القياسية: (فقرة 6-7، الفقرة 8)

طبقاً لهذه المعالجة يعترف بتكاليف الاقتراض بوصفها مصروفاً في الفترة المحاسبية التي تتكبدها فيها وتحمل علي قائمة الدخل، تعالج تكاليف الاقتراض بوصفها مصروفاً علي الدورة المالية التي تنشأ فيها بغض النظر عن كيفية استخدام الاقتراض، ويجب أن يتم الإفصاح في القوائم المالية عن السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة تكاليف الاقتراض. وتتسم هذه المعالجة بالبساطة وعدم التعقيد، كما انها تحقق الموضوعية في قياس تكلفة الاصل، والتي لا يجب أن تتأثر بطريقة تمويل هذا الاصل، وذلك لأن تحميل الاقتراض علي الأصل قد يؤدي إلي وجود قيم مختلفة لنفس الاصل في المنشأة إذا ما تم تمويله بطريقة مختلفة (أحدهما بتمويل داخلي والآخر بالاقتراض).

2/3/4/3 المعالجة البديلة: (فقرة 9-10)

طبقاً لهذه المعالجة يتم إضافة تكلفة الإقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج الاصل إلي تكلفة الاصل، وتتم هذه المعالجة إذا ما توافرت شروط معينة: (فقرة 11)

1. من المتوقع أن تحقق تكلفة الإقتراض منافع اقتصادية مستقبلية محتملة.
2. إمكانية قياس تكلفة الإقتراض بشكل يمكن الاعتماد عليه سواء: بالتخصيص (قرض مخصص لإنشاء أصل معين)، الالتجاء إلي التقدير الحكمي في حالة صعوبة إيجاد علاقة مباشرة بين قرض معين وأصل مؤهل لتحمل تكلفة الإقتراض مثل حالة كون نشاط التمويل منسق مركزيا.

أن تكلفة الإقتراض وفقا لهذه المعالجة تمثل جزءا من تكلفة الاصل مثلها مثل باقي العناصر الأخرى المكونة لتكلفة الاصل، وانه من الملائم محاسبيا أن يتم رسملة هذه التكلفة وتوزيعها علي مدار العمر الإنتاجي للأصل بدلا من تحميل قيمة هذه التكلفة علي فترة واحدة مما يؤثر بطبيعة الحال علي نتيجة النشاط لهذه الفترة. (رجب، 2014، ص 52).

4/4/3 أسس تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة: (فقرة 12-17) (أبوطالب، 2012، ص 20)

وتتمثل أسس تكاليف الإقتراض في النقاط التالية:

1- يجب أن ترتبط تكاليف الاقتراض ارتباط مباشر بعملية تملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل. أي أن تكاليف الاقتراض كان يمكن تجنبها لو لم يتم الإنفاق على الأصل المؤهل وبالتالي فإن الأموال المقترضة خصيصاً لغرض الحصول على أصل مؤهل محدد فإن تكاليف الاقتراض المرتبطة مباشرة بذلك الأصل يمكن تحديدها بسهولة.
2- عندما يكون من الصعب تحديد علاقة مباشرة بين عملية اقتراض معينة وأصل مؤهل وتحديد الاقتراض الذي كان يمكن خلافاً لذلك تجنبه، يتطلب هذا الأمر ممارسة الحكم الشخصي من أجل تحديد تكاليف الاقتراض الواجب رسملتها مثال على هذه الصعوبة:
   أ. عندما يتم تنسيق الاقتراض بشكل مركزي.
   ب. عندما تستخدم المجموعة أدوات دين متعددة لاقتراض الأموال بأسعار فائدة مختلفة ثم تقرضها علي أسس مختلفة للمنشآت الأخرى في المجموعة.
   ت. عند استخدام قروض محددة أو مرتبطة بالعملات الأجنبية.
   ث. عندما تعمل المجموعة في اقتصاديات ذات تضخم مرتفع، وتقلب في أسعار الصرف.
3- يتم تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض القابلة للرسملة على الأصل المؤهل على أساس تكاليف الاقتراض الفعلية على ذلك الاقتراض مطروح منها أي دخل ناتج عن الاستثمار المؤقت للأموال المقترضة وذلك في حدود الاقتراض بشكل خاص لغرض الحصول على أصل مؤهل.

5/4/3 الدخل الناتج عن الاستثمار المؤقت للأموال المقترضة:

قد ينتج عن الترتيبات التمويلية لأصل مؤهل أن تحصل الشركة على أموال مقترضة وتتكبد تكاليف اقتراض متعلقة بذلك قبل استخدام كل أو بعض الأموال المقترضة للأصل المؤهل، في مثل هذه الظروف يتم استثمار الأموال مؤقتاً بانتظار إنفاقها على الأصل المؤهل .عند تحديد المبلغ المؤهل للرسملة خلال

الفترة من تكاليف الاقتراض يجب طرح أي دخل استثمار اكتسب على هذه الأموال من تكاليف الاقتراض (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2007، 1244).

1- عندما يتم اقتراض الأموال بشكل عام (إقتراضات الشركة) وتستخدم لغرض الحصول على أصل مؤهل فإن المبلغ المؤهل للرسملة من تكاليف الاقتراض يجب أن يحدد بواسطة تطبيق معدل رسملة على النفقات على ذلك الأصل .ويكون معدل الرسملة هو المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض المطبقة على إقتراضات الشركة القائمة خلال الفترة، عدا الاقتراض الذي يتم خصيصاً للحصول على أصل مؤهل. ويجب أن لا يزيد المبلغ تكاليف الاقتراض المرسمل خلال الفترة عن مبلغ تكاليف الاقتراض المتكبدة خلال الفترة. (حماد، 2011، ص 259)
2- في بعض الأحيان وعند حساب المعدل المرجح لتكاليف الاقتراض يكون مناسباً شمول جميع إقتراضات الشركة الأم والشركات التابعة.
3- وفي أحيان أخرى يكون من المناسب أن تستخدم كل شركة تابعة معدل مرجح لتكاليف الاقتراض المناسب لاقتراضها الخاص.

أن أي عملية اقتراض سواء كانت في صورة سندات تصدرها الشركات او صورة قرض تتعاقد عليه، يترتب عليه تدفقات نقدية داخلية تحصل عليها الشركة، تتمثل في قيمة بيع السند أو قيمة التعاقد علي القرض، وأيضاً تترتب عليه من جانب أخر تدفقات نقدية خارجية تتمثل في الفوائد التي تدفع سنوياً بالإضافة إلي قيمة الاموال المقترضة التي ينبغي سدادها في تاريخ الاستحقاق.

تكلفة القروض المستمرة:

يمكن تعريف القروض المستمرة بأنها الديون التي تبقي بذمة الشركة بشكل دائم ولا تسدد خلال الحياة الإنتاجية للشركة مثل السندات الدائمة والقروض المتجددة وهذا النوع لا يستعمل كثيراً في البلدان النامية لان غالبية القروض تحدد لفترة زمنية معينة مهما طالت مدة القرض.

تكلفة القروض المحددة الأجل أو المستردة:

وهذا النوع من الديون يشكل التزاما علي الشركة، ويجب تسديده خلال فترة محددة وهناك فارق واحد بسيط بين طريقة حساب الديون المستمرة، وبين طريقة حساب الديون المستردة والمحددة زمنياً، وهي ان الديون المحددة الاجل يجب أن تأخذ في الحسبان دفع المبلغ الأصلي الذي اقترضته.

6/4/3 زيادة القيمة المسجلة للأصل المؤهل عن المبلغ القابل للاسترداد: (فقرة 18)

1- إذا زادت القيمة المسجلة أو التكلفة النهائية المتوقعة للأصل المؤهل عن المبلغ القابل للاسترداد أو صافي القيمة القابلة للتحقق، عندئذٍ يجب تنزيل أو شطب القيمة المسجلة بموجب متطلبات معايير المحاسبة الدولية الأخرى.
2- في حالات محددة يتم إعادة تسجيل مبلغ التنزيل أو الشطب بموجب تلك المعايير المحاسبية الأخرى.

5/3 أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 23 على رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكاليف الأصل:

يوصي المعيار 23 بشأن رسملة تكاليف الاقتراض كالتالي:

وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 23 (فقرة 19 – 21) يجب أن تبدأ رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل المؤهل ذاتياً؛ (Daniela, 2018, p. 634)

1- عندما يجري تكبد النفقات على الأصل.
2- عندما يجري تكبد تكاليف الاقتراض.
3- عندما تكون الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل لاستخدامه المقصود أو البيع قيد التنفيذ.

وتستمر عملية رسملة الفائدة طالما أن هذه الشروط الثلاثة متحققة، وتنتهي فترة الرسملة عندما يصبح الأصل كاملاً وجاهزاً للاستخدام.

تشمل النفقات على الأصل المؤهل النفقات التي نجم عنها دفعات نقدية أو تحويل أصول أخرى أو اقتراض التزامات تحمل فائدة كما يجري تخفيض النفقات بأية دفعات إنجاز مستلمة فيما يتعلق بالأصل (المعيار المحاسبي الدولي (20) محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية). تشمل النشاطات الضرورية لإعداد الأصل للاستخدام المقصود أو البيع أكثر من مجرد بناءه المادي فهي تشمل العمل التقني والإداري قبل بدء البناء المادي للأصل، مثل النشاطات المتعلقة بالحصول على الرخص قبل بدء البناء المادي للأصل، ولكن هذه النشاطات يجب ألا تشمل الاحتفاظ بالأصل عندما لا يكون هناك إنتاج أو تطوير يغير من حالة الأصل. على سبيل المثال: يتم رسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة في الفترة التي تكون نشاطات تطوير الأرض سائرة ولكن لا يتم رسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة أثناء اقتناء الأرض لغايات البناء عليها طالما لا يوجد أي نشاط تطوير متعلق بذلك.

كما أشار (درغام والعبسي، 2012) إلي أنه يتحدد مقدار الفائدة الخاضع للرسملة بتكاليف الفائدة الفعلية التي تتحملها الشركة خلال الفترة.

كما أوضحت دراسة (Daniela, 2018) إلي أن المبادئ الأساسية التي يلزم استخدامها في تحديد معدلات الفائدة المناسبة التي تضرب في المتوسط المرجح لجملة النفقات:

1- أي جزء من هذا المتوسط المرجح يقل عن أو يساوي أية مبالغ مقترضة لإنشاء أصل فإنه يستخدم معدل الفائدة المستحق عن هذه القروض.
2- أي جزء من هذا المتوسط يزيد عن أية دين لتمويل إنشاء الأصل فانه يستخدم المتوسط المرجح لمعدلات الفائدة على كل الديون الموجودة خلال الفترة.

ووفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 23: (فقرة 22-23) (البشايرة، 2017، ص 24) لا يجب التوقف عن الرسملة في الحالات التالية:

1- لا يجب التوقف مؤقتاً عن رسملة تكلفة الإقتراض خلال الفترات التي تتعطل فيها أعمال الإنشاء الفعالة للأصل.

2- لا يتم عادة تعليق رسملة تكلفة الإقتراض خلال فترة القيام بأعمال فنية وإدارية جوهرية وكذلك عندما يكون التوقف المؤقت بمثابة خطوة ضرورية في عملية إعداد الاصل للاستخدام في الاغراض المحددة له أو لبيعة للغير، فعلي سبيل المثال:
تستمر الرسملة في الفترات المطلوبة لنضج المخزون أو الفترات الممتدة نتيجة إنشاء كوبري بسبب ارتفاع منسوب المياه في الفترة محل الإنشاء بالمنطقة الجغرافية التي ينشأ فيها هذا الكوبري.

كما أوضح المعيار (فقرة 24-27) أنه يجب التوقف عن الرسملة في الحالات التالية:

1- يجب توقيف رسملة تكاليف الاقتراض عندما تستكمل وبشكل جوهري كافة النشاطات الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للاستخدام في الأغراض المحددة أو لبيعه للغير.
2- عندما يتم إكمال صنع الأصل المؤهل على أجزاء بحيث يمكن استخدام كل جزء لوحده بينما يستمر العمل على الأجزاء الأخرى، فإن رسملة تكاليف الاقتراض يجب أن تتوقف عندما تستكمل بشكل جوهري كافة النشاطات الضرورية لإعداد ذلك الجزء للاستخدام ومن الأمثلة:
أ- إن مجمع الأعمال المؤلف من عدة مبانٍ والذي يمكن استخدام كل مبنى فيه إفرادياً مثال على أصل مؤهل كل جزء فيه قابل للاستخدام بينما يستمر العمل على الأجزاء الأخرى.
ب- بينما مصنع الفولاذ يعتبر مثال على الأصل المؤهل الذي يجب أن يكون كاملاً قبل أن يتم استخدام أي جزء منه حيث إن المصنع يحتوي على عدة عمليات صناعية تتم بشكل متتابع في أجزاء مختلفة من المصنع في نفس الموقع.

كما أوضحت دراسة (درغام والعبسي، 2012) الاصول التي تقوم الشركة بإنشائها ذاتياً؛ حيث تقوم الشركات في بعض الأحيان ببناء أصولها ذاتياً. وتحديد تكاليف هذه الاصول الثابتة ومن دون سعر شراء أو سعر محدد بموجب عقد فعلي تعقده الشركة علي أن توزع المصاريف والتكاليف للوصول إلي تكلفة الأصل المنشأ ذاتياً. وتعد المواد والاجور المباشرة التي تستخدم في بناء الاصل لا تشكل اي عقبة، فهذه التكاليف يمكن تتبعها مباشرة من أوامر المواد والعمل المرتبطة بالأصل الثابت الذي يتم إنشاؤه.

ولكن المشكلة تكمن في تحديد التكاليف غير المباشرة التي تخلق مشاكل خاصة. هذه التكاليف غير المباشرة تسمي اعباء أو مصاريف عامة مثل الفوائد البنكية، الطاقة الكهربائية، الضرائب علي الأصول، أجور المشرفين، الاستهلاك للأصول الثابتة التجهيزات. وهذه المصاريف والأعباء يمكن معالجتها بإحدى الطرائق الثلاث الآتية:

1- لا تحمل أية مصاريف عامة ثابتة علي تكلفة الأصل الذي يتم إنشاؤه حسب طريقة التكاليف المباشرة.
2- تحميل جزء من المصاريف العامة كلها إلي مراحل البناء، وهو مفهوم التكاليف الكلية وهو ملائم في حالة اعتقاد الفرد أن التكاليف مرتبطة بكل الاصول المقامة ذاتياً.
3- تحميل التكاليف علي اساس الإنتاج الضائع. وهو تحميل الاصل المقام ذاتياً بتكلفة الفرصة البديلة بسبب بناء الاصل بدلا من شرائه.

والتكاليف الصناعية الثابتة يجب أن تحمل إلى الاصل المقام ذاتياً بنسب معينة للوصول إلى تكلفته. حيث إن هذه المعالجة تطبق بكثافة من قبل المحاسبين، لأنهم يعتقدون انها تحقق بشكل كبير لمقابلة الإيرادات بالمصروفات. حيث إنه إذا تم تحميل المصاريف الصناعية، ونتج عنه تسجيل تكاليف أكبر مما كان يجب أن يدفع لمنتج خارجي مستقل فإن هذه الزيادة يجب أن تسجل خسارة للفترة بدلاً من عدها مصروفاً رأسمالياً لغرض تحميل الاصل بأكبر من القيمة السوقية المحتملة.

تتمثل مبررات إتباع سياسة رسملة تكاليف الاقتراض وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 23 في:

1- يتفق هذا الأسلوب في معالجة تكلفة الاقتراض مع تعريف التكلفة التاريخية للأصل والتي تتضمن كافة التكاليف الضرورية والملائمة التي تنفق علي الأصل حتي يصبح صالحاً للاستخدام المعد من أجله. ولما كانت تكلفة الاقتراض المستخدمة في تمويل إنشاء الأصل هي تكلفة شأنها شأن المواد والأجور، فإنه من الضروري رسملة هذه التكاليف وإضافتها إلي تكلفة تلك الأصول.
2- توفر هذه المعالجة مقارنة أفضل بين الاصول التي تدفع قيمتها علي مراحل خلال فترة الإنشاء، وبين تلك الاصول التي تدفع قيمتها مرة واحدة في نهاية إنشائها، إذ المقابل في الحالة الأخيرة يحتوي بالضرورة علي عنصر الفائدة (حماد، 2006، 435).
3- يترتب علي هذه المعالجة مقابلة أفضل بين الايرادات والمصروفات التي تسببت في توليد هذه الإيرادات، حيث إنه باعتبار الفوائد تكلفة رأسمالية، فإنها تحمل علي تكلفة الأصل، وتستهلك معه، وبذلك تؤدي إلي مقابلة أفضل بين إيرادات الفترات المحاسبية ومصاريفها.
4- إن المعلومات التي تستند إلي التكلفة التاريخية بوصفها مؤشراً للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل تعد احد الأسباب المؤيدة لعملية الرسملة، حيث إنه في تاريخ اقتناء الاصل يعتقد متخذ القرار أن قيمة التدفقات النقدية المتوقعة من الاصل تساوي علي الاقل التكاليف التي تحملتها الشركة لاقتناء ذلك الأصل، وإلا لما أقدمت الشركة علي عملية الاقتناء من البداية.

وعلي ذلك، فإن أي نقدية أو موارد أخري تضحي بها الشركة في سبيل اقتناء الاصل توفر دليلاً موضوعياً للتدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الاصل في تاريخ الاقتناء. (درغام والعبسي، 2012)

5- إن علاقة السبب والنتيجة بين حيازة الاصل وتحمل الفوائد يجعل من تلك الفائدة عنصر تكلفة مشابهاً لعناصر التكلفة الأخرى مثل المواد والاجور، وعلي ذلك يجب الربط بين عنصر الفوائد وتكلفة الأصل.
6- أنه قد تم الاتفاق علي ضرورة تحميل الاصول المشيدة داخلياً بالتكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة المرتبطة بالإنشاء، وبجزء من التكاليف غير المباشرة الثابتة، وباعتبار تكلفة الاقتراض تكاليف غير مباشرة ثابتة، فإن من المنطقي تحميل الاصل بجزء من تكاليف الاقتراض التي تحملتها الشركة خلال مدة الإنشاء.
7- أن سياسة رسملة تكلفة الاقتراض تؤدي إلي ما يعرف بتمهيد الربح، أي إن هذه السياسة تحقق الثبات النسبي في رقم صافي الربح، وتضمن عدم تقلبه بشكل جوهري من سنة إلي أخري، وذلك

ينتج من استهلاك الفوائد علي مدي عمر الأصل بدلا من الاعتراف بها مرة واحدة في المدة التي تستحق فيها.

الإفصاح حسب متطلبات المعيار 23:

يجب أن تفصح البيانات المالية عن:

1- السياسة المحاسبية المطبقة لتكاليف الاقتراض
2- قيمة تكاليف الاقتراض المرسملة خلال الفترة.
3- معدل الرسملة المستخدم لتحديد مقدار تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.
4- يجب أن تفصح البيانات المالية عن السياسة المحاسبية المطبقة بشأن تكاليف الاقتراض.

4. الدراسة الميدانية:

1/4 الهدف من الدراسة الميدانية:

هدفت الدراسة الميدانية إلي إختبار فرض الدراسة وذلك من خلال تحليل آراء فئات عينة الدراسة المتمثلة في (المحاسبين الماليين، المديرين الماليين، المحللين الماليين)، وذلك للتعرف علي اثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 23 على قيمة الشركة في دولة الكويت.

2/4 مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

تمثل مجتمع الدراسة الميدانية الحالية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الأوراق المالية الكويتية، ومجتمع الدراسة هذا من المجتمعات التي تهتم بتوفير تقارير مالية ذات جودة مرتفعة، وبالتالي فإن الشركات المساهمة المدرجة في البورصة الكويتية تمثل المجتمع المناسب لهذه الدراسة، ويتم اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة وفقاً لطريقة احصائية مناسبة.

ولقد تم اختيار العينة الممثلة لمجتمع الدراسة من خلال إختيار عينة من المحاسبين الماليين وعينة من المديرين الماليين وكذلك عينة من المحللين الماليين، ونظراً لأن معالم مجتمع الدراسة غير محددة وغير معروفة؛ فإنه يتم إختيار مفردات العينة وفقاً لمعيار احصائي هو الطريقة العشوائية، ومعيار إمكانية الوصول إلي البيانات وتتميز طريقة الاختيار العشوائي بأنها تتيح فرصة لكل مفردة من مفردات المجتمع للإختيار ضمن العينة، وبذلك فإن العينة العشوائية تكون ممثلة لمجتمع الدراسة تمثيل جيداً، ولقد تم توزيع قوائم الاستقصاء كما يلي:

تم توزيع عدد 150 استمارة استقصاء علي المحاسبين الماليين أستلم الباحث منها 136 استمارة وذلك بمعدل استجابة 90.6%، كما تم فحص هذه الاستمارات وتبين وجوب استبعاد الإستمارات غير المكتملة وعددها 7 استمارات وعلي ذلك فإن الإستمارات السليمة قد بلغت 129 استمارة، أي أن معدل السلامة 94.8%.

بينما تم توزيع عدد 75 استمارة استقصاء علي المديرين الماليين إستلم الباحث منها 69 استمارة وذلك بمعدل استجابة 92%، كما تم فحص هذه الاستمارات وتبين وجوب استبعاد الإستمارات غير المكتملة وعددها 4 إستمارات وعلي ذلك فإن الإستمارات السليمة قد بلغت 65 استمارة، أي أن معدل السلامة 94.2%.

بينما تم توزيع عدد 25 إستمارة إستقصاء علي المحللين الماليين إستلم الباحث منها 21 استمارة وذلك بمعدل استجابة 92%، كما تم فحص هذه الاستمارات وتبين وجوب استبعاد الإستمارات غير المكتملة وعددها 3 استمارات وعلي ذلك فإن الإستمارات السليمة قد بلغت 18 استمارة، أي أن معدل السلامة 85.7%. ويمكن توضيح ذلك كما بالجدول رقم (1).

جدول (1) توزيع الاستمارات علي عينة الدراسة

م	فئة المستقصين	الإستمارات الموزعة	الاستمارات المستلمة	الاستمارات المستبعدة	الاستمارات السليمة	معدل السلامة
1	المحاسبين الماليين	150	136	7	129	%94.8
2	المديرين الماليين	75	69	4	65	%94.2
3	المحللين الماليين	25	21	3	18	%85.7
4	الإجمالي	250	226	14	212	%93.8

3/4 الإحصاء الوصفي للعبارات التي تهدف إلي بيان أثر معيار المحاسبة الدولي رقم 23 علي رسملة تكاليف الإقتراض كجزء من تكلفة الأصل:

ويمكن بيان نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للعبارات التي تهدف إلي بيان أثر معيار المحاسبة الدولي رقم 23 علي رسملة تكاليف الإقتراض كجزء من تكلفة الأصل من خلال الجدول رقم (2)

جدول (2) التحليل الإحصائي للعبارات التي تهدف إلي بيان أثر معيار المحاسبة الدولي رقم 23 علي رسملة تكاليف الإقتراض كجزء من تكلفة الأصل

Descriptive Statistics						
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Variance
حسب متطلبات المعيار فإن تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك أو إنشاء أو تصنيع أصل مؤهل للرسملة يجب أن ترسمل.	140	4.00	5.00	4.750	.43457	.189
تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك وإنشاء أو تصنيع أصل مؤهل ترسمل كجزء من تكلفة ذلك الأصل.	140	3.00	5.00	4.721	.49556	.246
يتم رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل حينما يحتمل أن تحقق المنشأة منافع مستقبلية وأن التكلفة يمكن قياسها بشكل موثوق.	140	4.00	5.00	4.628	.48492	.235
يتم رسملة المصاريف المتعلقة بالقرض (تكاليف الاقتراض) إذا كانت تخص الأصول المؤهلة.	140	3.00	5.00	4.557	.51274	.263
يتم رسملة تكاليف الاقتراض أيضا علي الأصول التي يتم تجهيزها بشكل روتيني.	140	3.00	5.00	4.564	.52575	.276
يتم إثبات تكاليف الاقتراض المتعلقة بالقرض لحظة حدوثها وتحميلها لقيمة القرض.	140	3.00	5.00	4.550	.57932	.336
إذا كان القرض عاما لكافة أنشطة المنشأة فإنك تحدد تكاليف الاقتراض التي يجب أن ترسمل علي الأصول المؤهلة.	140	3.00	5.00	4.528	.55546	.309
تثبت وترسمل فائدة الاقتراض علي حساب القرض مع تاريخ إثبات قيمة القرض، وترسمل العلاوة أو الخصم المتعلقة بالاقتراض كتكاليف اقتراض.	140	3.00	5.00	4.650	.49348	.244
إذا نتج عن تكاليف الاقتراض الخارجية فروقات عملة فإنها ترسمل علي قيمة القرض بصفتها تكاليف اقتراض.	140	4.00	5.00	4.6286	.48492	.235
عند اقتراض أموال خصيصا لغرض الحصول علي أصل مؤهل تحدد مقدار تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة علي ذلك الأصل خلال الفترة بالتكاليف الفعلية لذلك الاقتراض مطروحا منها أي ربح علي الاستثمار المؤقت لتلك الأموال المقترضة.	140	3.00	5.00	4.5571	.51274	.263
Valid N (listwise)	140			4.6198	.50741	

يتضح من الجدول رقم (2) أن أراء عينة الدراسة أظهرت إتجاهاً (موافق تماما) علي ما توصلت إليه الدراسة النظرية انه يوجد علاقة إيجابية بين تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 23 علي سياسة رسملة تكاليف الإقتراض كجزء من تكلفة الأصل وذلك بمتوسط حسابي بلغ (4.6198) وانحراف معياري قدره (0.50741).

4/4 اختبارات صلاحية البيانات وإختبار الفروض:

يشتمل هذا القسم علي إختبارات صلاحية البيانات والتي تشتمل علي إختبارات لتحديد هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

1/4/4 إختبار توزيع البيانات

ويوضح هذا الاختبار هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويكون الفرض العدم لهذا الاختبار، لا تتبع البيانات التوزيع الطبيعي، ويتم قبول هذا الفرض إذا كان مستوي الدلالة أقل من 5%، ولقد تم إجراء هذا الإختبار وكانت النتائج كما بالجدول (3).

جدول (3) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
أثر معيار المحاسبة الدولي رقم 23 على رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكاليف الأصل	.223	140	.000	.827	140	.000

يتبين من الجدول (3) أن مستوي الدلالة لمتغيرات الدراسة أقل من 5%، الأمر الذي يعني قبول الفرض البديل بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي ما يناسب هذه البيانات الإختبارات اللامعلمية.

2/4/4 الاختبارات الإحصائية اللامعلمية:

ويتم إجراء عدد من الإختبارات الإحصائية اللامعلمية لتوضيح أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وذلك على النحو التالي:

أولاً: إختبار اختبار T-Test: لعينة واحدة لإختبار معنوية متوسط كل فقرة عن الوسط الفرضي لأداة الدراسة.

إختبار T للعبارات المتمثلة في أثر معيار المحاسبة الدولي رقم 23 علي رسملة تكاليف الإقتراض كجزء من تكلفة الأصل.

الجدول رقم (4)

يوضح إختبار T-Test للعبارات المتمثلة في أثر معيار المحاسبة الدولي رقم 23 علي رسملة تكاليف الإقتراض كجزء من تكلفة الأصل.

One-Sample Test					
	Test Value = 3				
	T	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
حسب متطلبات المعيار فإن تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك أو إنشاء أو تصنيع أصل مؤهل للرسملة يجب أن ترسمل.	47.648	.000	1.75000	1.6774	1.8226
تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك وإنشاء أو تصنيع أصل مؤهل ترسمل كجزء من تكلفة ذلك الأصل.	41.101	.000	1.72143	1.6386	1.8042
يتم رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل حينما يحتمل أن تحقق المنشأة منافع مستقبلية وأن التكلفة يمكن قياسها بشكل موثوق.	39.737	.000	1.62857	1.5475	1.7096
يتم رسملة المصاريف المتعلقة بالقرض (تكاليف الاقتراض) إذا كانت تخص الأصول المؤهلة.	35.933	.000	1.55714	1.4715	1.6428
يتم رسملة تكاليف الاقتراض أيضا علي الأصول التي يتم تجهيزها بشكل روتيني.	35.205	.000	1.56429	1.4764	1.6521
يتم إثبات تكاليف الاقتراض المتعلقة بالقرض لحظة حدوثها وتحميلها لقيمة القرض.	31.658	.000	1.55000	1.4532	1.6468
إذا كان القرض عاما لكافة أنشطة المنشأة فإنك تحدد تكاليف الاقتراض التي يجب أن ترسمل علي الأصول المؤهلة.	32.561	.000	1.52857	1.4358	1.6214
تثبت وترسمل فائدة الاقتراض علي حساب القرض مع تاريخ إثبات قيمة القرض، وترسمل العلاوة أو الخصم المتعلقة بالاقتراض كتكاليف اقتراض.	39.562	.000	1.65000	1.5675	1.7325

إذا نتج عن تكاليف الاقتراض الخارجية فروقات عملة فإنها ترسمل علي قيمة القرض بصفتها تكاليف اقتراض.	39.737	.000	1.62857	1.5475	1.7096

ويتضح من الجدول رقم (4) أنه يوجد أثر لمعيار المحاسبة الدولي رقم 23 علي رسملة تكاليف الإقتراض كجزء من تكلفة الأصل حيث يقل مستوي المعنوية عن 5% مما يعني رفض الفرض الرئيسي والذي يقضي ب "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 23 علي رسملة تكاليف الإقتراض كجزء من تكلفة الأصل" وقبول الفرض البديل والذي يقضي ب " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 23 علي رسملة تكاليف الإقتراض كجزء من تكلفة الأصل".

ثانيا: إختبار Chi-Square Test: لعينة واحدة لإختبار الفروق بين القيمة المتوقعة والقيمة المشاهدة (الملاحظة).

إختبار Chi-Square للعبارات المتمثلة في أثر معيار المحاسبة الدولي رقم 23 علي رسملة تكاليف الإقتراض كجزء من تكلفة الأصل.

جدول رقم (5)

إختبار Chi-Square للعبارات عن أثر معيار المحاسبة الدولي رقم 23 علي رسملة تكاليف الإقتراض.

Test Statistics		
	Chi-Square	Asymp. Sig.
حسب متطلبات المعيار فإن تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك أو إنشاء أو تصنيع أصل مؤهل للرسملة يجب أن ترسمل.	35.000	.000
تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك وإنشاء أو تصنيع أصل مؤهل ترسمل كجزء من تكلفة ذلك الأصل.	115.300	.000
يتم رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل حينما يحتمل أن تحقق المنشأة منافع مستقبلية وأن التكلفة يمكن قياسها بشكل موثوق.	9.257	.000
يتم رسملة المصاريف المتعلقة بالقرض (تكاليف الاقتراض) إذا كانت تخص الأصول المؤهلة.	70.900	.000
يتم رسملة تكاليف الاقتراض أيضا علي الأصول التي يتم تجهيزها بشكل روتيني.	70.300	.000
يتم إثبات تكاليف الاقتراض المتعلقة بالقرض لحظة حدوثها وتحميلها لقيمة القرض.	64.129	.000
إذا كان القرض عاما لكافة أنشطة المنشأة فإنك تحدد تكاليف الاقتراض التي يجب أن ترسمل علي الأصول المؤهلة.	62.800	.000

تثبت وترسمل فائدة الاقتراض علي حساب القرض مع تاريخ إثبات قيمة القرض، وترسمل العلاوة أو الخصم المتعلقة بالاقتراض كتكاليف اقتراض.	88.729	.000
إذا نتج عن تكاليف الاقتراض الخارجية فروقات عملة فإنها ترسمل علي قيمة القرض بصفتها تكاليف اقتراض.	9.257	.000
عند اقتراض أموال خصيصا لغرض الحصول علي أصل مؤهل تحدد مقدار تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة علي ذلك الأصل خلال الفترة بالتكاليف الفعلية لذلك الاقتراض مطروحا منها أي ربح علي الاستثمار المؤقت لتلك الأموال المقترضة.	70.300	.000

إتضح من الجدول رقم (5) ان مستوي الدلالة لكل العبارات المتمثلة في أثر معيار المحاسبة الدولي رقم 23 علي رسملة تكاليف الإقتراض كجزء من تكلفة الأصل أقل من 5%، مما يعني رفض الفرض الرئيسي الأول والذي يقضي بلا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 23 علي رسملة تكاليف الإقتراض كجزء من تكلفة الأصل، وقبول الفرض البديل والذي يقضي ب "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 23 علي رسملة تكاليف الإقتراض كجزء من تكلفة الأصل".

5. خلاصة ونتائج وتوصيات البحث:

أولاً: خلاصة البحث:

توصلت الدراسة إلي رفض الفرض الفرعي العام للدراسة الذي يقضي **بلا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 23 علي رسملة تكاليف الإقتراض كجزء من تكلفة الأصل،** وقبول الفرض البديل والذي يقضي ب **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 23 علي رسملة تكاليف الإقتراض كجزء من تكلفة الأصل"**، حيث توصلت الدراسة إلي:

إلتزام الشركات الكويتية بالمحاسبة عن تكاليف الاقتراض طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (23). وقد جاءت أهم نقاط الالتزام كما يلي:

حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (23) فان تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرةً لامتلاك أو إنشاء أو تصنيع أصل مؤهل للرسملة. يجب أن ترسمل.

تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك وإنشاء أو تصنيع أصل مؤهل ترسمل كجزء من تكلفة ذلك الأصل.

يتم رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل حينما يحتمل أن تحقق المنشأة منافع مستقبلية وان التكلفة يمكن قياسها بشكل موثوق.

يتم رسملة تكاليف الاقتراض إذا كانت تخص الأصول المؤهلة.

يتم رسملة تكاليف الاقتراض أيضاً علي الأصول التي يتم تجهيزها بشكل روتيني.

ثانياً: توصيات البحث:

يوصي الباحثون بما يلي:

1- ضرورة تطبيق سياسة رسملة تكلفة الاقتراض، لأنها تؤدي إلى إظهار القوائم المالية بصورة أفضل وأكثر موضوعية.
2- في حالة قيام الشركة باتباع سياسة رسملة تكلفة الاقتراض، عليها ضرورة وضع ملاحظات وإفصاحات في القوائم المالية لتظهر التغير المتراكم لهذه المعالجة المحاسبية.
3- يجب على متخذ القرارات الإدارية بضرورة الأخذ بعين الاعتبار تأثير سياسة الرسملة على البيانات المالية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ثالثاً: تتمثل الدراسات البحثية المستقبلية في الموضوعات التالية:

1. أثر الإفصاح المحاسبي عن تكاليف الاقتراض في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (23) في الشركات المساهمة الكويتية.
2. أثر جودة الأرباح المحاسبية علي تدنية تكاليف الاقتراض: دراسة ميدانية بدولة الكويت.

6. قائمة المراجع:

أولا المراجع باللغة العربية:

1- أبو طالب، يحيي محمد، (2012)، كيف يقرأ المعيار المحاسبي المصري الرابع عشر وموضوعه تكلفة الاقتراض، **النشرة الدورية لجمعية الضرائب المصرية**، جمعية الضرائب المصرية ص ص 15-22.
2- البشايرة، محمد، (2017)، المحاسبة والافصاح عن تكاليف الاقتراض في ضوء معيار المحاسبة الدولي 23 في الشركات المساهمة العامة الأردنية **.الجنان**، 9(1)، ص ص 13-32.
3- حماد، طارق عبدالعال، (2011)، "موسوعة معايير المحاسبة الدولية"، الجزء الثاني، القياس والتقويم.
4- حماد، طارق، (2006)، "موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والمصرية"، الجزء الرابع، قياس بنود الميزانية وقائمة الدخل (1)، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
5- درغام، ماهر موسي والعبسي، بلال حسن. (2012). أثر المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض علي المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (23): دراسة حالة شركة الاتصالات الفلسطينية. **تنمية الرافدين**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلد 34، ص ص 65-90.
6- رجب، مني عبدالحكيم. (2014). تكلفة الإقتراض بين معايير المحاسبة المصرية وقانون الضرائب الجديد. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، ع 3، ص ص 49-61.
7- سعد، وهيب عبد الإله درهم، (2015)، "أثر جودة الارباح المحاسبية علي تدنية تكلفة الاقتراض: دراسة ميدانية علي القطاع المصرفي اليمني"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبحوث البيئية**، المجلد السادس (ملحق العدد الأول).

8- الصياح، عبد الستار مصطفي والعامري، سعود جايد مشكور، (2003)، "الإدارة المالية" عمان، دار وائل.
9- المجمع العربي للمحاسبين القانونين، معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن اتحاد المحاسبين الدولي (IFAC)، عمان، (2007).
10- المدبولي، داليا محمد خيري، 2016، " تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالمديونية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى البورصة"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 2، المجلد 20، ص ص 786-856.
11- ميرزا، عباس علي؛ هولت، جراهام جي، (2011)، دليل وكتاب التنفيذ العملي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المكتبة الوطنية، النسخة الثالثة، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن).
12- هندي، منير إبراهيم، (2014)، "الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر" الإسكندرية، المكتب العربي الحديث.
13- هندي، منير هندي، (1998)، "الفكر الحديث في مجال التمويل" ، مركز دلتا للطباعة، الإسكندرية.

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية:

1- Adriana, T. T., Szilveszter, F. P. P., & Ioana-Maria, D. (2011). Ifrs Compliance Regarding Information Disclosed By Companies in Consolidated Financial Statements-Case Study on IAS 23 Borrowing Costs Applicability. **Annals of the University of Oradea, Economic Science Series**, 289-295.
2- AL-GHAZZAWI, A. L. I. M., & Qisi, E. (2017). Pricing Decisions and Borrowing Costs under International Accounting Standard 23 in Jordanian Industrial Corporations, **Research Journal of finance and accounting,** Vol 8, No 6.
3- Bahadir, O. and Tolga, B., (2013), Accounting Policy Options Under IFRS: Evidence from Turkey, **Accounting and Management Information Systems**, Vol. 12, No. 2, pp. 388-404.
4- Chen, C., & Zhu, S. (2013). Financial reporting quality, debt maturity, and the cost of debt: Evidence from China. **Emerging Markets Finance and Trade**, 49(sup4), 236-253.
5- Daniela, M. (2018). Choice of Accounting Policies on Borrowing Cost in View on IAS 23 "Borrowing Costs". **Ovidius University Annals, Series Economic Sciences**, *18*(2).
6- Deran, A., Erduru, I., & Sürer, A. (2016). MUHASEBE MESLEK MENSUPLARININ TMS 23 BORÇLANMA MALIYETLERI STANDARDI'NA ILISKIN BILGI DÜZEYLERININ TESPITINE YÖNELIK BIR ARASTIRMA/A RESEARCH ON DETERMINATION OF KNOWLEDGE LEVEL OF MEMBERS OF ACCOUNTING

PROFESSION ABOUT IAS 23 BORROWING COSTS. **Erciyes Üniversitesi Iktisadi ve Idari Bilimler Faküeltesi Dergisi,** (47), 11.

7- IASC, IAS No. (23). Borrowing Costs, international accounting standards committee, 1995.
8- Ihov, Vassil T. M, (2000), Pecking Order in The Sources of Corporate Borrowing: Evidence from New Debt Issues, Unpublished doctoral dissertation, Purdue University.
9- Kim, D. H. and Lin, S. C., (2012), Inflataion and Inflation Volatility Revisited. ***International Finance***, vol 15, no 3, pp. 327-345.
10- Komatsuzaki, T., (2012), Borrowing Constraints and The Business Cycle in Emerging Markets. **Unpublished doctoral dissertation**, University of Maryland.
11- Miyoshi, Yoshiyuki. (2008). Adversity or Strategy?: The Effects of Credit Constraint and Expectation on Mortgage Default and Personal Bankruptcy Decisions, **Unpublished master thesis in accounting**. Tufts University.
12- Pae, S., (2008). Essays on Borrowing, Monitoring, and The Cost of Debt, **Unpublished doctoral dissertation**, Purdue University, West Lafayette, Indiana.
13- Reeb, David M., Mansi Sattar A., and Allee John M., 2001, Firm 'Internationalization and the Cost of Debt Financing: Evidence from Non-Provisional Publicly Traded Debt, ***Journal of Financial and Quantitative Analysis***, Vol. 36, No. 3, pp 395-414.
14- Ross S., Wsterfield, J. and Bley. (2014). "Essentials **of Corporate Finance**, First Middle East edition, McGraw Hill Education.
15- Schayowitz, Helisse Levine-, 2005, Borrowing Cost Implications of Debt Management Policies on State Government Municipal Bond Issuers, **Unpublished doctoral dissertation**. University of New Jersey, Newark, New Jersey.
16- Tewma, J. (2019). Accounting for borrowing costs by the Government of Malta, **unpublished Master thesis in accounting**, University of Malta.
17- Wang, Z., (2008), Cost of Capital and Return on Capital: U.S.-Based Multinational Corporations versus U.S. Domestic Corporations, **Unpublished doctoral dissertation,** Southern Illinois University Carbondale.
18- YILDIZ, E., & KURTLAR, M. (2016). CAPITALISATION OF IAS 23 BORROWING COSTS AND EFFECTS ON FINANCIAL STATAMENTS. **Eurasian Academy of Sciences Eurasian Business & Economics Journal**, Volume: S2, pp. 211-220.